

# وثائق المؤتمر الثاني لجبهة الخلاص الوطني في سورية

والمكتشفات بصورة مدروسة من أعلى مراتب الأنظمة والحكومات المتعاقبة والمؤسسة الأمنية لذلك فنحن لاننتفاجاً عندما نسمع بين الحين والآخر من بعض مواطنينا وشركائنا العرب السوريين بعدم وضوح الموضوع الكردي في أذهانهم خاصة وأن أحزاب الحركة الوطنية السورية من جهتها لم تقم بدورها وواجبها في تعريف القضية الكردية بشكل سليم ومطلوب في الوسط العربي في المدن والأرياف .

كنا كمكون وحركة سياسية نشيطة في قلب الحركة الوطنية السورية مابعد الاستقلال بل في طبيعة المعارضة الديمقراطية وتعرضنا الى كل انواع المحاربة والقمع المنظم ( احصاء وتجريد من حق المواطنة - حزام واستيلاء على الممتلكات - اعتقالات - تهجير - اقصاء ) وكان لعهد حافظ الأسد حصة الأسد وكذلك الوريث .

منذ الاستقلال وحتى الان وما عانينا من الانظمة تأكد لنا أن ما حصل من ممارسات شوفينية عنصرية لايمثل الموقف العربي الحقيقي واصحابها ليسوا النموذج في العلاقات العربية الكردية ووجودنا الآن معا في هذا المؤتمر كأصدقاء وأشقاء يؤكد ما نرمي اليه أملين أن تطوى الصفحة السوداء الماضية ونعيش سوية في اخوة ووثام ووفاق في ظل سورية جديدة تعددية ديموقراطية تحترم وتضمن في دستورها الجديد وقوانينها ومؤسساتها ارادة وحقوق كل المكونات الوطنية من قومية ودينية ومذهبية التي نحترم خصوصياتها ونؤيد مطالبها المشروعة حتى تتوفر الثقة والأمان والاطمئنان للجميع وحتى يتم التلاحم

نص الكلمة التي ألقاها السيد صلاح بدرالدين عضو الأمانة العامة في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الثاني لجبهة الخلاص الوطني في سورية الذي انعقد في برلين 16 - 17 \ 9 \ 2007 .

السيدات والسادة حضرات الضيوف والأعضاء الأكارم نجتمع هنا اليوم في المؤتمر الثاني لجبهة الخلاص الوطني الذي يجمع هذه المرة قدرا أكبر وأوسع من ممثلي المكونات الوطنية والأطياف والتيارات السياسية حيث نطمح في الوصول الى استكمال دائرة التمثيل دون استبعاد أية فئة وطنية وكما هو معلوم فاننا جميعا نسعى متكاتفين يجمعنا تحت سقف هذه التظاهرة الوطنية هدف مشترك لا خلاف عليه وهو اجراء التغيير الديموقراطي في سورية والخلاص من نظام الاستبداد الجاثم على صدور شعبنا السوري .

نحن المجموعة الكردية المشاركة في المؤتمر يتجسد تواجدنا كتعبير عن مكون أصيل من المجتمع السوري شارك منذ مرحلة الثورة الوطنية والاستقلال في مختلف المناطق (ريف ومدينة دمشق - ميسلون - جبل الزاوية جبل الاكراد - عامودا - بياندر في الجزيرة -) - حتى تحقق الاستقلال وتم تجاهلنا وجودنا كشعب وحقوقا قومية ليس في الدستور والقوانين فحسب بل حتى في سطور التاريخ الوطني السوري وكتب مناهج التعليم والأرشيف والوثائق وأزيل كل ما يرمز الى الكرد حتى من المتاحف والآثار

الدستورية والقانونية ومسؤولية معاناته والتعويض عنها وبدون ذلك المناخ المظنن يصعب العمل المشترك ولن يستمر في أجواء سليمة فعالة ومعطاءة وهذا لايعني بأننا سننكفئ عن ساحة الكفاح الوطني المعارض فنحن متمرسون فيها منذ العهد العثماني مروراً بمرحلة الانتداب الفرنسي والاستقلال ومابعده وحتى الآن وسنستمر بمختلف الأشكال وفي كل المواقع لأننا نعتبر أنفسنا من أصحاب قضية التغيير والمعنيين به ، فنحن هنا كمجموعة كردية في هذا المؤتمر ورغم الانتماءات التنظيمية المتعددة الا اننا كتيار عام قريب وصديق للقضايا العربية وبالأخص قضية فلسطين نحمل مشروعاً وطنياً وقومياً ديموقراطياً منذ عقود ننشد الحل السلمي للقضية الكردية بالحوار على أساس الحقوق المشروعة للقومية الثانية في البلاد وفي اطار الحل الوطني الديموقراطي وعلى قاعدة الصداقة الكردية العربية والعيش المشترك والشراكة العادلة لقد كان قدر الكرد أن يتوزعوا منذ انهيار الامبراطورية العثمانية وبرغبة الأجنبي وأحلافه واتفاقياته بين دول عربية وتركية وفارسية وتحولوا الى أجزاء من النسيج الوطني لكل بلد منها وقد احتوت الدولة السورية منذ قيامها على جزء من الكرد شعباً وموطناً ولم يتقرر بعد في ظل هذا الوطن – وطننا جميعاً – مصير الكرد وحقوقهم ومستقبلهم وحتى تعريفهم بل تحولت المسألة في ظل أنظمة الاستبداد الى حقل تجارب مسيئة ومؤلة ومصدر مزایدات وحرمان ومعاناة وفتن عنصرية كما هو الوضع الآن في عهد نظام الأسد عندما أراد اشعال الفتنة عام 2004 انطلاقاً من القامشلي وكذلك عندما اغتال الشيخ معشوق الخزنوي والآن يحاول مرة أخرى في ديريك بالجزيرة مما يضع السوريين وقوى المعارضة الوطنية وجبهة الخلاص أمام مسؤوليتهم التاريخية في معالجة الأمر وتصحيح الخلل والبحث عن سبل الحل قدر المستطاع وفي اطار مصلحة الوطن وبهذه المناسبة نقولها على الملأ وبدون مجاملة أحد أننا لن ولن ننجر الى الفتن العنصرية والتقاتل ونؤكد على أن وحدة هذا البلد – وطننا المشترك – أرضاً وشعباً خط أحمر غير قابل للتجاوز وفي الوقت ذاته وضمن هذا الاطار من حق شعبنا أن يفصح عن

عن فتاعة وليس عن ضغط أو اكراه من الأغلبية . نعم قدرنا جميعاً أن نسلك خيار التوافق والتسامح ومراعاة المصالح المشتركة بصورة متوازنة حتى يتم مساهمة الجميع في بناء الحاضر والمستقبل ومشاركة الجميع في القرار والمصير .

من دواعي اعتزازنا أن الحركة الوطنية التحررية الكردية وعلى مستوى الشرق الأوسط وخاصة في سورية وإيران والعراق وتركيا تشغل موقعها المتقدم في عملية التغيير الديموقراطي وفي الحراك السياسي المعارض ومواجهة الارهاب وفي الحفاظ على التوازن وطنياً ودينياً ومذهبياً في تلك البلدان بل تقوم في كثير من الأحيان بدور الصلح والاصلاح بين الفرقاء المتصارعة لأسباب طائفية ولذلك فان اي موقف ايجابي من جبهة الخلاص من القضية الكردية في سورية خصوصاً وعلى مستوى المنطقة عموماً سيضمن لها حليفاً وشريكاً صادقاً ومجرباً خاصة اذاكان يرتبط مع الشعب العربي بوشائج تاريخية عميقة ومتشعبة مثل الشعب الكردي كما علينا ان ننظر بايجابية لعملية الحل السلمي الديموقراطي للقضية الكردية في العراق على اساس الفدرالية بتوافق الكرد والعرب والمكونات الأخرى وان نتدارس التجربة الفتية في اقليم كردستان العراق لما تتميز بها من انفتاح وتقدم اقتصادي واجتماعي ومشاركة ديموقراطية وتسامح والتسليم بحقوق القوميات والاديان وهذا انجاز يجب ان يفخر به العرب قبل الكرد حيث تم حل المسألة الكردية وبشكل صائب توافقي وللمرة الاولى في المنطقة عن طريق التفاهم الكردي العربي ، نحن كمكون وكحركة قومية ديموقراطية سياسية نأخذ موقعنا الان في الصفوف الاولى من الكفاح الوطني بمواجهة نظام الاستبداد ان كان في الداخل او في الخارج ونبحث عن تحقيق برنامج مشترك ليس من اجل تحقيق التغيير فحسب بل حول اساليب التغيير وحول مابعد التغيير ومن ضمن ذلك بلورة وحسم الموقف الديموقراطي من القضية الكردية من جانب الأغلبية العربية بخصوص تعريف الشعب الكردي وحقوقه كقومية رئيسية تأتي في المرتبة الثانية وموقعه ومستقبله وطبيعة شراكته المصيرية مع العرب والمكونات الأخرى واستحقاقاته

وحقوقه وترك فجوة في بنية الدولة السورية الحديثة منذ فجر الاستقلال مازالت تشكل مصدر معاناة الكرد وغيرهم وعقبة كأداء أمام الوحدة الوطنية حيث بدأت الأنظمة والحكومات المتعاقبة بتوسيع تلك الفجوة وقوننتها والانطلاق منها كمسلمة ثابتة للمضي في المزيد من المخططات الرامية الى اقضاء الآخرين من كرد وغيرهم ومحاولة صهرهم في أحيان كثيرة في بوتقة القومية السائدة والدين السائد والمذهب السائد .

منذ توقف الحرب الباردة بدأت البشرية تشهد تطورا ملموسا في الفكر الانساني باتجاه الحد من مظاهر الاستبداد والعنصرية وكانت الحصيلة تحقق نوع من التوافق بين مصالح الشعوب المقهورة على الصعد القومية والاجتماعية ومن أجل الديمقراطية من جهة وبين ازالة الدكتاتوريات ومحاربة الارهاب الأصولي - الديني والعلماني - على حد سواء كما حصل في يوغوسلافيا السابقة وافغانستان والعراق والتي رفعت لواءها القوى الدولية العظمى والكبرى بمشاركة أكثر التعبيرات شعورا بالمسؤولية الوطنية لدى شعوب تلك البلدان ومن هنا بدأت نضالات قوى المعارضة الديمقراطية تكتسب طابعا عالميا وأبعادا اقليمية ودولية تتأثر بصورة جلية بالعامل الخارجي دون أن تفقد خصوصياتها الوطنية كما بدأت القوى الدولية السائدة تتعامل مع القضايا الداخلية للشعوب والبلدان وتتفاعل معها علانية مثل قضايا القوميات المحرومة من الحقوق والأقليات الدينية والمرأة بل وتحولت الى أحد معايير وشروط جدية وجدارة أية جهة معارضة تطرح نفسها بديلا ونحن في المعارضة الوطنية السورية نلمس ذلك خلال لقاءاتنا بالمتعاطفين مع مشروع التغيير الديمقراطي في بلادنا من ممثلي الرأي العام في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا على وجه الخصوص .

تقتضي المسؤولية التاريخية والوطنية العاجلة أن تبادر " جبهة الخلاص الوطني " الى أداء وظيفتها بتصحيح - الخطيئة - على الصعيدين النظري والعملية بالاعتراف مسبقا بالتنوع ومواجهة الواقع كما هو وتجييره لمصلحة مشروع التغيير والوحدة الوطنية الذي تنادي به وذلك بأن تتبنى في برنامجها وجود

معاناته ويقول كلمته بحرية ويجاهر بطموحاته المشروعة لشركائه وأشقائه العرب السوريين بكل صراحة ووضوح ويتمسك بالحوار والتفاهم والتوافق في كل المناسبات وقبل الختام أتوجه بتحية الاكبار الى رفاقنا وأصدقائنا ومواطنينا من السجناء السياسيين والمعتقلين والملاحقين من جانب نظام الاستبداد الحاكم في دمشق وأتضمن بشكل خاص مع قضية المناضل الوطني رياض سيف هذا النظام الذي لا يكتفي بقهر شعبه بل يتآمر مع شريكه نظام طهران المستبد على سيادة وأمن واستقرار شعوب لبنان والعراق وفلسطين . اتمنى لمؤتمرنا النجاح واتقدم بالشكر لدولة المانيا الاتحادية على استضافة المؤتمر في عاصمتها برلين والسلام عليكم .

### أفكار ومقترحات مطروحة للمناقشة تقديم : صلاح بدرالدين : عضو الأمانة العامة

الى أعضاء المؤتمر الثاني لجبهة الخلاص الوطني .  
مبادئ عامة :

عرفت سورية منذ القدم كبلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب المتعايشة بوثام كأحد الميزات التي ارتبطت بتاريخها سائر العصور والعهود حتى ظهور أنظمة الاستبداد والدكتاتورية التي بدأت ببث الفرقة والانقسام بين مكونات المجتمع السوري كوسيلة لادامة تسلطها واستغلالها , واذا كانت مراحل مواجهة سلطة الجهل والتخلف والعنصرية في العهد العثماني وبعد ذلك التصدي للاستعمار وخوض معارك الاستقلال قد جمعت العربي والكردية بصورة خاصة والأطراف والأقوام الأخرى بصورة عامة في جميع الثورات والانتفاضات من أجل الحرية والاستقلال من - بياندور وعامودا - في الجزيرة مرورا - بجبل الأكراد وادلب وأعزاز وجبل الزاوية - في مناطق حلب وانتهاء- بجي الأكراد والغوطة - في مناطق العاصمة دمشق وبقبادات كردية نائرة أمثال - ابراهيم هنانو - ويوسف العظمة - وأحمد باراني - فان المؤتمر الدستوري السوري الأول قد أغفل حقيقة الدور الكردي في الاستقلال وبناء الدولة السورية ناهيك عن وجوده

ثانيا : الاعتراف بأن الكرد تعرضوا للتجاهل والقمع والحرمان من الحقوق طوال تاريخهم وأن عهود مابعد الاستقلال أجمعت بحقهم دستوريا وقانونيا واداريا وسياسيا وانسانيا وبشكل خاص منذ أواسط خمسينات القرن الماضي وعلى وجه الخصوص منذ مجيء حزب البعث الى السلطة التي خططت لعمليات الترحيل ومصادرة الأراضي ( الحزام العربي ) والحرمان من حق المواطنة ( الاحصاء الاستثنائي ) على ضوء مشروع ومقترحات المسؤول البعثي - محمد طلب هلال - التي تتضمنها وثيقته العنصرية السرية الشهيرة حيث نشرتها الحركة الكردية والتي تشكل وصمة عار في تاريخ بلادنا على كل وطني غيور على التعايش الأخوي العربي الكردي رفضها وادانتها .

ثالثا : قبول أن الأزمة الكردية في جوهرها مشكلة قومية لاتحل الا في اطارها الصحيح ضمن مبادئ حق تقرير مصير الشعوب التي يؤكد عليها ميثاق الأمم المتحدة وشرعة حقوق الانسان والعهود والمواثيق الدولية وبرامج قوى وأحزاب حركة التحرر العربية ومن ضمنها السورية اضافة الى أجنحة منظمات المجتمع المدني كما ان الطابع القومي للمشكلة لا ينفي جوانبها الأخرى مثل الحقوق المدنية وحق المواطنة والحقوق الثقافية والعدل والمساواة والديموقراطية .

رابعا : ضمن ذلك المفهوم على " جبهة الخلاص الوطني " أن تقترح حلا مبدئيا واقعيا لهذه القضية آخذة بعين الاعتبار ملامح الحلول المطروحة الآن من جانب الرأي العام الكردي ونتائج استفتاء ارادة الكرد وطموحاتهم القومية المشروعة مستقبلا ضمن اطار الحل الديموقراطي العام وفي اطار سورية الواحدة الموحدة أرضا وشعبا يرتكن الى أسس واضحة وثوابت لا يمكن المس بها مثل الشراكة العربية الكردية في كل ما يتعلق بادارة مقاليد الحكم وبمصير البلاد ومستقبلها .

خامسا : الاسراع في انجاز مسودة الدستور الجديد بمشاركة ممثلين عن جميع المكونات بما فيها الكرد على أن تتضمن الثوابت والمبادئ السالفة الذكر بخصوص القضية الكردية ونقترح في هذا المجال الاستفادة القصوى من مشروع الدستور الذي اقترحه الناشط

وحقوق كافة المكونات الوطنية السورية من غير الأغلبية العربية مثل الكرد كقومية ثانية والكلدان والآشوريين والأرمن والتركمان ومن غير الأغلبية المسلمة من مسيحيين وأزيديين ومن غير الأغلبية السنية من علويين وفئات أخرى مع الاعتراف بمعاونة معظمها في مراحل سابقة جراء الذهنية الشوفينية من بعض تيارات القومية السائدة والأصولية والظلامية والاقصائية , وضمان مستقبلها وارادتها الحرة الكريمة في دستور سورية الجديدة وأن تنتقل الجبهة الى موقع يؤهلها تنظيميا واداريا برنامجا ومواقف سياسية أن تكون سورية المستقبل الديموقراطية الحضارية المصغرة بتعدداتها الغنية القومية والدينية والمذهبية وديموقراطيتها وأطيافها الزاهية الجميلة وتسامحها وتصلحها مع ذاتها والآخر .

### القضية القومية الكردية :

ان الشرط الأول والأساسي لأية جهة معارضة للاستبداد ( مثل حالة جبهة الخلاص الوطني ) تطرح نفسها بديلا لقيادة البلاد كوطن موحد لجميع مكوناته وأطيافه وتتنكب لمهام انجاز التغيير الديموقراطي والاصلاح وتعاهد على تحقيق سورية جديدة موحدة خالية من الاضطهاد القومي والقمع العنصري وميول الاستعلاء والالغاء والتجاهل تجاه جميع المكونات وتعلن استعدادها للاستجابة لكل من له حقوقا منتهكة تنكرت لها أنظمة الاستبداد وفي المقدمة ما يتعرض له الكرد عليها تعزيزا لجديتها وصدقيتها وجلب عطف وتأييد ومشاركة الأغلبية الكردية في مشروع التغيير الديموقراطي الالتزام بالمبادئ والثوابت والمسلمات التالية :

أولا : اقرار أن سورية متعددة القوميات والأديان والمذاهب وأن الشعب الكردي يأتي في مرتبة القومية الرئيسية الثانية بعد العربية ( 15 % ) ومن سكان البلاد الأصليين منذ فجر التاريخ تعرض قسرا مثل العديد من شعوب المنطقة ونتيجة لارادة القوى الدولية الاستعمارية ومصالحها العبرة عنها في اتفاقات واحلاف ومحاور معروفة في التاريخ الى ضروب التقسيم والتجزئة .

البداية أي عند انعقاد المؤتمر التأسيسي كان التمثيل غير عادل وغلب عليه لون معين وقد يكون ناتجا من واقع ظروف التأسيس مما يستدعي إعادة النظر في المؤتمر القادم بحيث يتم تمثيل كافة المكونات الوطنية السياسية والقومية والدينية والمذهبية بالعدل والمساواة حسب أحجامها ودون استبعاد أحد هذا إذا اردنا تحويل الجبهة من " التي تعمل بتحالف بين السيد عبد الحليم خدام والاخوان المسلمين " كما يرددها بعض وسائل الاعلام ومنها - القدس برس - واعلام اخوان سورية وفي بعض الأحيان - سورية الحرة - الى جبهة لكافة المكونات والقوى والأطراف والتيارات السياسية السورية ( من المفيد ملاحظة أن الاجتماع الأخير للأمانة العامة قد وقفت على هذه المسألة واتخذت جملة من الاجراءات لمعالجتها ) , من جهة أخرى يفضل تفعيل دور مجلس الخلاص بزيادة دورات اجتماعاته وتعزيز دوره في متابعة عمل ونشاط الأمانة العامة .

وبخصوص الأمانة العامة وحسب تجربتنا خلال عام هناك عقبات يجب ازالتها وأولها ضرورة انتخاب هيئة مصغرة تمثل مكونات أساسية لتقود العمل السياسي والتنظيمي والاعلامي للجبهة بين اجتماعين للأمانة ويمكن أن يساعد أعضاء الأمانة هذه اللجنة حسب الحاجة .

من جهة أخرى اصدار قرار بمنع الجمع بين عضوية أي مكون أو فرد في الجبهة ومجموعة أو طرف آخر خارج الجبهة خاصة اذا كان ذلك الطرف يعمل من أجل الإصلاح وليس تغيير النظام مثل - اعلان دمشق - الذي تحوم الشبهات من جهة العلاقة مع أجهزة السلطة حول بعض أعضائه طبعاً الى جانب مناضلين معروفين بالصلابة والنزاهة وأقترح أن يخضع موضوع - الازدواجية - لقرار سياسي من مؤسسات الجبهة وهذا لايعني ابداء التردد في بناء وتعزيز العلاقات - كجبهة - مع - اعلان دمشق - وغيره وكنت من المبادرين في توجيه مذكرة تفاهم وتعاون الى - اعلان دمشق - منذ أشهر .

البرنامج : من الضروري إعادة صياغة البرنامج السياسي ليكون أكثر وضوحاً حول مستقبل سوريا

الحقوقي المعتقل والمحكوم عليه الأستاذ - أنور البني -

سادسا : بما أن القضية الكردية من المسائل الاستراتيجية الأساسية ذات البعدين الاقليمي والدولي التي تواجه المعارضة الوطنية فانها تستحق عناية أكثر في مجال الاعلام والتوعية والتنقيف وطرح جوانبها وتفرعاتها وحقاتها باستمرار في جميع المناسبات وفي مختلف أدبيات الجبهة ووسائل اعلامها التي يجب أن تصدر باللغتين العربية والكردية الى جانب اللغات الأخرى خاصة وأن موقف نظام الاستبداد ماض في قمعه واضطهاده للكرد يومياً وفي كل وقت وبمختلف السبل كجزء من انتهاكه للديموقراطية وحقوق الانسان في سورية .

سابعا : ادراج الأيام التاريخية والقومية الكردية في اطار المناسبات الوطنية لكل الشعب السوري تحتفى بها رسمياً وشعبياً مثل عيد نوروز في الحادي والعشرين من آذار والهبة الكردية الدفاعية في 12 آذار عام 2004 .

ثامناً : أن تتخذ الجبهة موقفاً ديموقراطياً سليماً ازاء معاناة الشعب الكردي الصديق للشعب العربي في دول المنطقة وخاصة في تركيا وايران وأن تؤيد خيار العراقيين جميعاً وبينهم الكرد في حل المسألة الكردية في العراق سلمياً عبر النظام الفدرالي الواسع الانتشار في العديد من دول العالم وأن تبني علاقات الصداقة والتنسيق مع قوى التغيير الديموقراطي في بلدان الشرق الأوسط .

لاشك أن تبني الجبهة لهذه المبادئ الحققة والمشروعة المقترحة ستدفع باتجاه استقطاب معظم الفعاليات والقوى الكردية وكسب دعم واسناد قوى حركة التحرر القومي الكردية في الجوار والعالم .

تاسعا : قضايا عامة

على الصعيد التنظيمي - النظام الداخلي المعمول به الآن لن يقود الى مأسسة هيئات الجبهة وخاصة الأمانة العامة التي تفتقر الى الحد الأدنى من مرونة الأداء ومن تمثيل المكونات الأساسية والقيادة الجماعية في المشاركة بالقرار حسب مبادئ العمل الديموقراطي ولايساعد بالتالي على أداء العمل بشكل سليم فهناك المؤتمر العام ومجلس الجبهة والأمانة العامة ومنذ

## البيان الختامي للمؤتمر العام الثاني لجبهة الخلاص الوطني في سورية

برلين - 16 و 17/9/2007

عقد المؤتمر العام لجبهة الخلاص الوطني في سورية دورته العادية الثانية يومي 16 و 17 أيلول/ سبتمبر 2007 في برلين. ناقش المؤتمر الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، واتخذ القرارات بشأنها. كما انتخب المؤتمر الأمانة العامة للدورة القادمة.

أولاً: في الشؤون الداخلية: إن الانفراد بالسلطة والقرار، وإلغاء الحياة السياسية واستخدام أجهزة الأمن والقضاء، في قمع الحريات العامة في ظل قانون الطوارئ، واعتقال العشرات من المواطنين يومياً بسبب آرائهم السياسية قد حول البلاد إلى سجن كبير. لقد ركز المؤتمر على معاناة الشعب وتفاقم سوء أحواله، وازدياد البؤس والجوع والبطالة وانخفاض مستوى المعيشة وارتفاع أسعار المواد الغذائية والكسائية، وأسعار الوقود والكهرباء والماء، في الوقت الذي ازدادت فيه الأتاوات على المواطنين، مما أدى إلى أوضاع لم تعرفها سورية في تاريخها الحديث. إن تحكم الأسرة الحاكمة وأعاونها في النشاطات والمؤسسات الاقتصادية وعجز المسكين بزمام السلطة عن معالجة حدة الأزمات التي أنتجها فساد أهل النظام، دفع البلاد إلى حالة من الضعف والتخلف وعدم القدرة على مواجهة متطلبات الشعب الأساسية. كما أن تبني نهج العزل والإقصاء والتمييز له انعكاسات خطيرة وأضرار كبرى صدعت الوحدة الوطنية، وفي مقدمتها الظلم الفادح الذي أصاب الشعب الكردي شركاءنا في الوطن والمصير. لقد أكد المؤتمر أن استمرار النظام يشكل كارثة كبرى لسورية، وأن العمل على إسقاطه وبناء نظام ديمقراطي مدني، هو الطريق الوحيد لإنقاذ البلاد من شرور الزمرة الحاكمة. في ضوء ذلك كله قرر المؤتمر ما يلي:

ونظامها المقبل وآليات التغيير والموقف من الكرد والقضية الكردية ( حسب ما ورد في هذه الورقة ) ، وبخصوص البيانات السياسية يجب أن تعكس مواقف الجبهة وتنطلق من جوهر البرنامج وأن لا يكون لها مظاهر تعبر عن جهة معينة بمفردها ، وأن تكون تصريحات قادة الجبهة معبرة عن سياستها وأن لا تتكرر عبارات مثل ( الجبهة التي يقودها فلان وفلان ) لا في التصريحات ولا في وسائل اعلام تابعة لهما لان من مصلحة الجبهة اظهارها كمؤسسة واسعة تحوي كل المكونات والتيارات الوطنية السورية وهذا ما ينصحنا به الأصدقاء والحريصين في كل المناسبات وجاء أيضا ملاحظة في مذكرة المركز الاستشاري الأمريكي في واشنطن الموجهة الى الجبهة ..

على الصعيد السياسي والعمل بالداخل : على الصعيد السياسي - حتى الآن ليس هناك للجبهة علاقات سياسية رسمية معلنة مع أية دولة وحتى مع حركات وأحزاب تعتبر صديقة ومتعاطفة ( ماعدا لقاءات مع مكتب الأمن القومي الأمريكي ولها طابع أممي حسب ظني ) مما يتطلب الأمر دراسة وافية لتلافي هذا الفراغ الخطير وبمشاركة الجميع ويجب اقرار خطة لعام كامل وعلى مراحل لانجاز هذه المهمة .

داخليا : حتى الآن لم يحصل شيء جديد وفي تجربة الاعتصام بدمشق لم ينشط سوى الطرف الكردي وليس هناك أثر لنشاطات لقوى أو مجموعات أخرى من أعضاء الجبهة باستثناء التوزيع الاعلامي الألكتروني لسورية الحرة وهو أمر مهم رغم أنه معرض للحجب في كل وقت .

على الصعيد الاعلامي - لم ينفذ قرار تشكيل الفضائية وكذلك قرار الموقع الألكتروني بالعربية والكردية والأسباب غير معروفة لنا ، فهل يمكن تلافيها وكيف ؟ ايها الشركاء في الحاضر والمستقبل والمصير :

التعايش والتحالف والعمل المشترك مجتمعة بمثابة ارادة حرة تعاقدية بين أطراف واذا أريد لها الاستمرارية يجب أن تكون متوازنة وعادلة وديموقراطية ومعبرة عن ارادة الجميع .

وخطورة استمرار هذا النظام الذي أفقر الشعب ونشر البطالة والفساد ومارس أسوأ أنواع القمع. ستواصل الجبهة مطالبة الدول الشقيقة والمجتمع الدولي برفع الغطاء عن النظام السوري ومساعدة الشعب السوري للتحرر من نظام مستبد وفساد وبناء دولة ديمقراطية مدنية. وستوضح الجبهة خلال اتصالاتها حجم الأضرار التي لحقت بالشعب السوري وأمن المنطقة واستقرارها، وخرق النظام السوري لميثاق جامعة الدول العربية، والاتفاقات العربية، ومدى إضراره بالعلاقات العربية.

ستوسع الجبهة اتصالاتها بالأحزاب والمنظمات العربية لشرح خطورة استمرار نظام الاستبداد والفساد على القضايا العربية وكيفية استغلاله معاناة اللبنانيين والفلسطينيين والعراقيين، ورقة للتفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى استخدامه ورقة الجولان لولوج البوابة الأميركية عبر إسرائيل، وستركز الجبهة باتصالاتها على خديعة الممانعة والمقاومة والصمود في الوقت الذي يشهد فيه قمعه للشعب السوري ويزداد فساد، مما يضعف البلاد ويشل قدراتها.

(2) موقف الجبهة من الصراع العربي الإسرائيلي:

إن جبهة الخلاص الوطني تؤكد أن استمرار احتلال الأراضي العربية ومنها الجولان، ورفض إسرائيل الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني والقبول بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بهذا الصراع في كل جوانبه؛ يشكل عامل توتر مستمر في المنطقة يهدد الأمن الإقليمي والأمن الدولي، لذلك فإن الجبهة تؤكد دعمها لمبادرة السلام العربية. وفي الوقت نفسه تدعو الأشقاء الفلسطينيين إلى استعادة وحدتهم، وتغليب القضية الوطنية على الصراعات الحزبية والفئوية، وبغير ذلك ستزداد معاناة الشعب الفلسطيني وتتضرر القضية الفلسطينية.

(3) موقف الجبهة من الوضع في لبنان: تتابع جبهة الخلاص الوطني بقلق شديد الوضع المتوتر في لبنان الشقيق بسبب سياسة بشار الأسد،

أ - الطلب من الأمانة العامة التركيز على عملية التغيير والانتقال إلى العمل الميداني وتوحيد وتنسيق جهود المعارضة في الداخل.

ب - الطلب إلى الأمانة العامة تشكيل مجموعات من الخبراء لوضع دراسات عن البنية الدستورية والسياسية للدولة بعد سقوط النظام، بحيث تركز على الديمقراطية ومبدأ تداول السلطة وضمان الحريات العامة، وكذلك ضمان الحقوق المتساوية لكل المواطنين، بغض النظر عن الدين أو الطائفة أو العرق أو الجنس، وكذلك وضع مشروع للإصلاح الاقتصادي والإداري والقضائي والتعليمي.

ج - الطلب من الأمانة العامة تنفيذ ما ورد في ورقتي "برنامج عمل الجبهة في المرحلة المقبلة" و"رؤية الجبهة لسورية المستقبل" اللتين أقرهما المؤتمر، والملحقتين بهذا البيان.

ثانياً: في العلاقات الخارجية:

يتبنى بشار الأسد قرارات وممارسات في الساحتين العربية والدولية بعيداً عن مصالح البلاد وعن الرؤية الصائبة، وتحت ضغط الانفعال وردود الفعل والمصالح الضيقة.

إن إصراره على التمديد للرئيس اللبناني في مطلع أيلول/ سبتمبر 2004 أدى لصدور القرار 1559. كما أن سلسلة الاغتيالات والتي كانت ذروتها اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري، وما صدر على أثرها من قرارات؛ أدت إلى وضع سورية تحت رقابة دائمة من مجلس الأمن والمجتمع الدولي.

كما أن قرار بشار الأسد ربط سورية بالمصالح الإستراتيجية لإيران يجعل من البلاد إحدى ساحات الصراع الدائر في المنطقة، وإيران أحد أطرافها الرئيسية، وقد أدى ذلك إلى عزل سورية عربياً ودولياً.

بعد دراسة وتحليل الأوضاع العربية والدولية، فقد قرر المؤتمر ما يلي:

(1) في مجال الاتصالات (العربية - الدولية): تكثيف الجبهة خلال المرحلة المقبلة اتصالاتها بالدول العربية والأجنبية لشرح معاناة الشعب السوري،

للأشقاء العرب أن دور سورية الحقيقي هو التضامن والتعاقد مع الدول العربية والمشاركة الفعالة في تحقيق نهوضها وتقدمها.

(6) موقف الجبهة من إستراتيجية إيران في المنطقة:

إن للدولة الإيرانية في المنطقة تاريخها ومصالحها التي تتجاوز حدودها الوطنية. وفي إطار إستراتيجيتها فقد اعتمدت قيادة الثورة الإسلامية في إيران تشكيل تنظيمات في معظم الدول الإسلامية، بالإضافة إلى نجاحها في ربط النظام السوري بإستراتيجيتها، واعتباره قاعدة لنشاطاتها الإقليمية في لبنان وفلسطين والعراق وغيرها.

تعتقد القيادة الإيرانية أن الانسحاب الأمريكي من العراق سيضع الدولة الشقيقة تحت نفوذها، وسيؤدي هذا الانسحاب آخر من الخليج فيصبح نفط الشرق الأوسط تحت سيطرتها. إن إدراك إيران لاحتمالات تحول الصراع السياسي الدائر الآن بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية دفع بها إلى الإعداد للمواجهة، ليس فوق أراضيها وإنما في لبنان وفلسطين والعراق وسورية ودول الخليج.

إن الخطورة الحقيقية على الدول العربية، تكمن في أن تصبح أراضيها ومصالحها وثرواتها وموقعها ساحة للصراع. والأمر الذي يزيد من خطورة الوضع بالنسبة لسورية، أن تصبح إحدى الساحات الأساسية لهذا الصراع بسبب الارتباط الذي أقامه بشار الأسد مع طهران.

إن ربط سورية بإيران، وإطلاق أيدي أجهزة الأمن الإيرانية في سورية، وكذلك السماح للسفير الإيراني بنشاطات تتعارض مع مصالح البلاد؛ يزيد من قلق السوريين على أمنهم ومستقبلهم.

\*\*\*

إن جبهة الخلاص الوطني تدعو السوريين بكل أطيافهم السياسية والاجتماعية من مثقفين وعمال ورجال أعمال وفلاحين وشباب وأطباء ومحامين وصيادلة وحرفيين وتجار وصغار كسبة وعلماء ورجال دين؛ لإنقاذ سورية وتحريرها والمساهمة في

الذي لم يستطع أن يرى لبنان يخرج عن وصايته، ولا أن يرى اللبنانيين أحراراً في بلدهم، فدفع حلفاءه إلى توتير الأجواء وتعميق الانقسامات الداخلية، آملاً أن يتيح له ذلك تجنب المحكمة الدولية، والعودة إلى لبنان، متوعداً إياه بالخراب والدمار.

إن جبهة الخلاص الوطني تدعو كافة الأطراف اللبنانية إلى استئناف الحوار الوطني، وتغليب مصالح شعبهم وأمنه واستقراره، على مصالح حاكم فرد فاسد ومستبد يذيق شعب سورية الأمرين من القهر والظلم والاستبداد وقمع الحريات.

(4) موقف الجبهة من أزمة العراق:

إن سفك الدماء في العراق، وهجرة الملايين من العراقيين لاجئين خارج وطنهم، وتفكيك المجتمع العراقي؛ يشكل الحالة الأخطر التي تعرضت لها المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

إن استمرار المأزق العراقي يشكل خطراً كبيراً، ليس فقط على مستقبل العراق أرضاً وشعباً، وإنما على أمن المنطقة واستقرارها، والأمن والاستقرار الدوليين.

إن جبهة الخلاص الوطني تدعو كافة الأطراف العراقية لإنهاء التزاماتهم المعقودة خارج الحدود ودعم العملية السياسية وتوحيد الجهود لوقف نزيف الدم واستعادة العراق وحدته الوطنية أرضاً وشعباً مما يسرع عملية انسحاب القوات الأمريكية وحلفائها ليتمكن العراقيون بذلك من استعادة السيادة والأمن والاستقرار في ظل نظام ديمقراطي.

(5) العلاقات العربية:

منذ تشكل النظام العربي لم تشهد الساحة العربية توجهاً جدياً لتحقيق الطموحات التي دفعت لتأسيس جامعة الدول العربية.

في هذه المرحلة التي تتصارع فيها المصالح الأجنبية على أرض العرب وثرواتهم يصبح مصيرياً أن يكون للعرب مشروعهم الذي يحقق أمنهم واستقرارهم، ويجعلهم شركاء حقيقيين في الساحتين الإقليمية والدولية.

إن جبهة الخلاص الوطني إذ تدين سياسة النظام السوري الذي انزوى بعيداً عن الدول العربية.. تؤكد

النظام وتوفير الدعم للشعب السوري في كفاحه لتحقيق التغيير واستعادة سورية دورها الريادي في المنطقة، وتركز الجهود على كشف جرائم النظام وتورطاته وما ألحقه من أضرار في سورية وعلى شعبها.

هـ - تنشيط الاتصالات بالساحة الدولية في المستويين الحزبي والرسمي ودعوة المجتمع الدولي ودوله ومنظماته بدعم الشعب السوري واتخاذ مواقف صارمة ضد النظام الشمولي والاستبدادي الذي حول سورية إلى سجن كبير وقمع حريات السوريين وأفقرهم بفساده.

و - بناء المؤسسات الوطنية الفاعلة القادرة على الاستيعاب الموضوعي للمشكلات الوطنية، وتقديم الحلول العلمية والعملية لها.

ز - وضع خطة عملية للوصول بالمجتمع السوري إلى حالة العصيان المدني التي هي المدخل العملي لعملية التغيير السلمي الديمقراطي.

ثانياً - في مرحلة بدء سقوط النظام تجنباً لوقوع البلاد في ارتباك في مرحلة سقوط النظام وتفككه، تبدأ الجبهة باستشارات هادئة مع قوى المعارضة والشخصيات الوطنية لتشكيل حكومة انتقالية تمارس المهام المحددة في المشروع الوطني للتغيير، يضاف إليه ما يلي:

أ - إصدار قانون يسمح للمتضررين من أحكام قضائية صدرت عن محكمة أمن الدولة أو القضاء العسكري أو القضاء الجزائي المدني بالطعن بهذه الأحكام أمام محكمة النقض.

ب - إصدار قانون بإلغاء جميع القرارات الصادرة عن محكمة امن الدولة أو القضاء العسكري أو المدني الجزائي لأسباب سياسية.

ج - إلغاء قرارات المصادرة وإعادة الممتلكات لأصحابها أو التعويض لهم تعويضاً عادلاً إذا رغبوا بذلك.

د - نظراً لما أفرزته سياسة العزل والإقصاء منذ مطلع عقد الستينيات من قرارات وإجراءات ناجمة عن التعصب الأعمى تقوم الحكومة المؤقتة بما يلي:

1 - إلغاء جميع التدابير والقرارات الاستثنائية التي صدرت لأسباب عرقية وسياسية بصورة غير

بناء دولتهم الوطنية، دولة ديمقراطية، لا ميزة لمواطن على آخر فيها بسبب الدين أو الطائفة أو العرق أو الجنس .. دولة المؤسسات والقانون. وحدكم أيها السوريون قادرين على التحرر من الخوف والظلم والقهر والفساد.

والنصر قريب بإذن الله.

المؤتمر العام الثاني لجبهة الخلاص الوطني في سورية

الثلاثاء 18 أيلول/ سبتمبر 2007

## برنامج عمل الجبهة في المرحلة المقبلة

بعد دراسة معمقة لواقع البلاد وتفاقم معاناة الشعب السوري قرر المؤتمر العام لجبهة الخلاص الوطني في سورية، إضافة ما يلي إلى البرنامج المرحلي لعمل الجبهة:

أولاً - في مرحلة الإعداد للتغيير

أ - العمل على توسيع قاعدة الجبهة وزيادة فاعلية نشاطاتها داخل سورية وخارجها والتركيز على الداخل السوري والانتقال إلى مرحلة العمل الميداني واستقطاب القوى السياسية والشعبية والنقابية حول برنامجها لتحقيق التغيير.

ب - الاتصال بقوى المعارضة بالداخل بهدف تنسيق الجهود وتوحيدها لتحقيق التغيير وتجاوز كل الخلافات الهامشية.

ج - التركيز على الإعلام واستخدام كافة الوسائل المتاحة لتعبئة الشعب السوري والعمل على توفير وسيلة إعلامية تمكن الجبهة من إيصال صوتها للجماهير السورية.

د - تنشيط الاتصالات في الساحة العربية على مستويين الشعبي والرسمي بهدف إزالة الغطاء عن

لتكون قادرة على مواجهة التحديات وصيانة الاستقلال وتحرير الأرض والنهوض بمسؤولياتها العربية والإقليمية والدولية. دولة يتحرر فيها عقل المواطن من الخوف والجهل فتتحرر إرادته لأن تحرر العقل والإرادة شرطان لتقدم الشعوب ونهوضها.

إن دولة العلم والمعرفة والحداثة والأصالة تتطلب إعادة النظر بصورة شاملة بجميع مناهج التربية والتعليم في مراحلها المختلفة، في إطار التمسك بهوية الأمة وثوابتها، بهدف تعزيز الثقة في النفس وتنمية القدرة على البحث والتحليل والاستنتاج والحوار وبناء جيل مسلح بحب الوطن وبالعلم والمعرفة.

ثالثاً - الاقتصاد الوطني أحد الأركان الأساسية في الدولة فهو قوة في نهوضها ورفاه شعبها كما أن ضعفه عامل ضعف ينتج المعاناة والفقر.

إن الحاجة لرؤية اقتصادية جديدة أصبحت مسألة وطنية ولذلك فقد قرر المؤتمر الطلب من الأمانة العامة تشكيل مجموعة اقتصادية لوضع إستراتيجية لإعادة بناء الاقتصاد الوطني على الأسس التالية:

1 - التركيز على تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومتوازنة، تأخذ بالاعتبار تحقيق زيادة الإنتاج الوطني وزيادة الموارد وإيجاد فرص العمل ورفع مستوى معيشة الشعب والحد من الهجرة إلى المدن مما يوجب التركيز في التنمية على مناطق الريف.

2 - إن تحقيق التنمية يتطلب إزالة كافة العقبات القانونية والإدارية أمام الاستثمار الخاص لأن الدولة غير قادرة بمواردها توفير التمويل الإنمائي كما أنها غير مؤهلة للانخراط في آليات العمل الاقتصادي.

3 - دور الدولة في الاقتصاد الوطني دور هام عبر سياساتها المالية والنقدية ومسؤولياتها في العمل على تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي في البلاد، وكذلك تحقيق التوازن بين الموارد العامة والإنفاق العام وبين الأجور والأسعار عبر سياساتها الاجتماعية وليس عبر التدخل في العمليات الاقتصادية سواء في

دستورية أو قانونية كالمصادرة والتهجير والحرمان من الجنسية.

2 - إصدار تشريع يسمح للمواطنين الأكراد بممارسة ثقافتهم بما في ذلك حقهم في استخدام لغتهم في التعليم والإعلام والثقافة وكذلك الاحتفال بأعيادهم الخاصة، وممارسة حقوقهم السياسية كسائر مكونات الشعب السوري في إطار الوحدة الوطنية.

3 - منح الجنسية للذين حرّموا منها بسبب إحصاء عام 1962.

## رؤية الجبهة لسورية المستقبل

إن المسؤولية التاريخية تتطلب وضع تصورات حول رؤية جبهة الخلاص الوطني لسورية المستقبل وكيفية الوصول إلى ذلك. بعد مناقشة هذه المسألة، فقد توصل المؤتمر العام للجبهة، إلى تحديد رؤية الجبهة وفق ما يلي:

أولاً - بعد المعاناة المرة التي عاشها الشعب السوري في ظل الانفراد بالسلطة وما أفرزه من استبداد وفساد وإضعاف للوحدة الوطنية تؤكد الجبهة أن الخيار الوحيد لنهوض سورية وتقدمها وتحرير أرضها واستعادة دورها الريادي والحضاري إنما يكون في بناء دولة ديمقراطية، دولة المؤسسات والقانون، يتساوى فيها المواطنون في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الدين أو الطائفة أو العرق أو الجنس، دولة تصون الحريات العامة والفردية وتحقق العدالة والمساواة ومبدأ تكافؤ الفرص وترفع مستوى معيشة المواطنين، دولة يتم فيها تداول السلطة عبر انتخابات حرة.

ثانياً - التأكيد على الهوية الحضارية العربية والإسلامية للشعب السوري، وأن تكون سورية دولة العلم والمعرفة التي ترتبط فيها الحداثة بالأصالة

لقد أدى هذا التوجه إلى تغيير في مهنية الجيش وفي مهامه وفي ولائه فتحول الجيش عملياً من جيش لحماية الوطن إلى جيش لحماية النظام.

إن تصحيح الوضع يتم في إعادة الاعتبار للجيش والتركيز على مهامه الوطنية وعلى استعادته مهنيته العسكرية وعلى دوره في حماية الأمن القومي. إن إعادة تأهيل الجيش وتحديثه أصبحت ضرورة وطنية.

إن إعادة التأهيل والاعتبار للجيش لا يعني أن الهدف تحقيق تصفية في قوامه بل تعزيز دوره في المكان الصحيح ورفع مكانته ليستطيع حمل عبء مسؤولية الدفاع عن الوطن.

إن المشاركة في شرف الدفاع عن الوطن ينبغي أن يكون حقاً متاحاً لجميع أبناء الوطن على السواء.

خامساً - منذ انهيار التجربة الديمقراطية الأولى في سورية فقدت الدولة مصداقيتها وتحولت إلى سلطة تقودها هذه المجموعة وتلك تراجمت كفاءة أجهزتها وأنتشر الخلل فيها وضعف أدائها ودب الفساد في مفاصلها.

إن مراجعة جذرية لبنية الدولة ومؤسساتها وأجهزتها وآليات عملها أصبحت عاملاً أساسياً في عملية إعادة بناء سورية وهذا يتطلب ما يلي:

1 - تشكيل مجموعات عمل من خبراء في التنظيم والإدارة لدراسة هيكلية أجهزة الدولة ومهامها وآليات عملها ووضع نظام جديد يتلاءم مع متطلبات البلاد وحاجات المجتمع وطبيعة المرحلة التي تمر بها سورية.

والدراسة يجب أن تشمل المؤسسات القضائية والرقابية إلى جانب المؤسسات الأخرى.

2 - الاستفادة من الدراسات التي قام بها مجموعات من الخبراء ووضعت في أدراج الحكومة.

3 - دعوة السوريين المقيمين في الخارج للعودة للبلاد والمشاركة في عملية إعادة البناء سواء في إعادة تنظيم الدولة أو في مجالات القطاع الخاص.

سادساً - القضية الكردية كان لسياسة الانفراد بالسلطة، واتباع سياسة العزل والإقصاء والتمييز انعكاسات خطيرة على الوحدة الوطنية فبرزت أمراض

مؤسساتها الاقتصادية أو في مؤسسات القطاع الخاص .

4 - إعادة النظر بمؤسسات القطاع العام وتحويلها إلى مؤسسات اقتصادية تعتمد العوامل الاقتصادية وتحريرها من التدخل الحكومي ومعالجة أوضاعها بوقف خسائرها والتعامل معها وفق قانون الشركات ويتقرر وضعها في ضوء تحقيق الربح أو الاستمرار في الخسارة وبالتالي فإن المنشآت الخاسرة يجب إغلاقها.

5 - اعتماد اقتصاد السوق ووضع الآليات لحماية المنتج والمستهلك ومنع انعكاس تطبيقه على مستوى معيشة المواطنين.

6 - تولي الدولة اهتمامها لمسألة رفع كفاءة الإدارة الاقتصادية في البلاد بما في ذلك أداء مؤسسات ومنشآت القطاع العام والخاص عبر التركيز على التأهيل العلمي والمهني في الجامعات والمعاهد والمدارس المهنية ومراكز التدريب.

7 - تساعد الدولة في تأمين مصادر التمويل عبر المساعدات الخارجية والاتفاقات العربية بما في ذلك المساعدة في توفير التمويل للقطاع الخاص

8 - تساعد الدولة في تشجيع التنمية وزيادة الإنتاج وتحسين نوعيته عبر عقد اتفاقات اقتصادية مع الدول الأخرى تسهل تسويق المنتجات السورية الصناعية والزراعية والحرفية.

9 - مراجعة السياسة النقدية بصورة تحقق التوازن بين آليات اقتصاد السوق وسعر صرف النقد السوري.

10 - وضع خطط لإعادة النظر بالسياسة الزراعية بهدف تحديث الزراعة وتخفيف كلف الإنتاج والبحث عن الزراعات البديلة الأكثر اقتصادية ومردوداً في الاقتصاد الوطني.

11 - إيلاء قطاع السياحة اهتماماً مركزاً حتى يصبح هذا القطاع قطاعاً أساسياً في تعزيز نمو الاقتصاد الوطني.

رابعاً - بعد الثامن من آذار أجرى النظام تغييراً جوهرياً في مهام القوات المسلحة باعتماده مقولة الجيش العقائدي.

كان السوريون قد تجاوزوها منذ زمن بعيد كالطائفية. كما أفرزت سياسة العزل والإقصاء والتمييز أضراراً كبرى صدعت الوحدة الوطنية وفي مقدمة هذه الأضرار الظلم الفادح الذي أصاب الشعب الكردي شركاءنا في الوطن والمصير.

وتأكيداً للفقرة الثانية عشرة من المشروع الوطني للتغيير؛ فإن المؤتمر إذ يدين سياسة العزل والإقصاء التي صدعت الوحدة الوطنية، عبر القمع والاضطهاد والتشريد والمصادرة وحرمان الآلاف من الجنسية السورية بسبب إحصاء 1962؛ يؤكد الحاجة إلى إزالة نتائج وأسباب الظلم والاضطهاد مما يتطلب استمرار النقاش حول أفضل السبل لتحقيق الحل الوطني للمشكلة الكردية على قاعدة التوافق في إطار الوحدة الوطنية.

إن تعزيز الوحدة الوطنية مسألة أساسية في مسيرة البناء والنهوض وهذا يتطلب التركيز على نشر الثقافة الوطنية وتنمية الشعور بالانتماء الوطني واعتماد مبدأ المواطنة في العلاقات بين الدولة والمجتمع.

## ليست العلة في المكونات بل في السياسات صلاح بدرالدين

غالبا ما يصطدم متابع سيرالنشاطات الاعلامية لمعظم منتسبي أطراف المعارضة الوطنية السورية من شركائنا العرب بمختلف أطيافهم بخطاب اشكالي لا يخلو من مظاهرالديماغوجية المؤدلجة بعبارات جامدة ومتناقضة تخفي في ثناياها مزيدا من الشكوك والتساؤلات الاضافية التي تزيد الطين بلة في طريق علاقات أطياف العمل الوطني , هذا الخطاب الفكري – الثقافي الوهمي المبني على خلفية العجز في قراءة الحقائق الجديدة المحيطة اقليميا ودوليا وجعل أو تجاهل خارطة المجتمع السوري القومية والدينية والاجتماعية والذي اعتمد تحديدا في أعقاب سقوط الدكتاتورية في العراق على أيدي معتنقي التيارات الأصولية الاسلامية والقومية بشكل خاص عندما يسترسون في تكرار جوابهم الجاهز غير القابل للتبديل

على السؤال الراجح : " ألا تخشون من تحويل سورية الى عراق آخر ؟" والسؤال في تعميمه وتكراره بمناسبة أو بدونها يحمل الشبهة بأن أوساط النظام المستبد وراء ترويجه في أغلب الحالات حتى يتم اشعار المواطن السوري باستمرار أن بديله هو الطوفان حيث المشهد العراقي أمام الأعين وفي الأذهان , ومن سوء طالع الشعب السوري فان الردود من جانب هؤلاء المتهاوين في قعر المطب كما أشرنا تعزز الشكوك بدلا من تبديدها حول تلك التساؤلات المشروعة منها والمطروحة من جانب الحريصين على مستقبل البلاد أوالمقصودة منها بأغلبيتها الساحقة بهدف الاساءة الى عملية التغيير الديموقراطي بدل أن تضع حدا لها بالمنطق وحقائق الأمور ومواجهة الواقع والا كيف نفسر مثل هذه الأجوبة التي تكاد تكون موحدة حتى في العبارات والتي نسمعها ونقرؤها بين الحين والآخر صادرة عن شخصيات معروفة من الشركاء في فصيلي المعارضة – جبهة الخلاص الوطني وعلان دمشق – وخارجهما : " الشعب السوري يختلف بتركيبته عن الشعب العراقي . سوريا ليس فيها مجتمع أقليات كبرى كما في العراق الذي يتألف من ثلاث كتل كبرى ( سنية وشيعية وأكراد ) . في سوريا مجتمع أكثرية عربية ومسلمة " هنا نرى لزاما علينا ومن منطلق المسؤولية الوطنية وخدمة الحقيقة التصدي بكل شفافية وصدق ووضوح على ذلك التساؤل المطروح والذي لن يتم الا عبر استجواب وتفكيك النص الجوابي أعلاه واعادة صياغته من جديد في الشكل والمضمون من دون اختباء وراء العبارات التي تحمل كل التفسيرات ولاتحمل شيئا في الآن ذاته أو تهرب من مواجهة الوقائع كما هي وذلك حسب القراءة التالية :

الأغلبية ذات اللون الواحد ( القومية و المذهبية ) الحاكمة من جهة في بعض المراحل وبين الأقلية المحكومة بألوانها المتعددة ( قومية ومذهبية ) من الجهة الأخرى , فليس اجحافا بحق الوطن اذا لم يكن وفاء القول بأن سورية بلد متعدد : 1 - القوميات بشعبين رئيسيين الغلبة العددية فيها للعرب يليه الكرد في المرتبة الثانية مع وجود عناصر أخرى من أرمن وآشور وكلدان وتركمان وشركس , 2 - الديانات من مسلمين ومسيحيين وأزيديين ويهود , 3 - المذاهب من سنة وعلويين وشيعة وأرثوذكس وكاثوليك , كما لن تكتمل صورة الحقيقة الوطنية اذا لم نسلم بحصول تجاوزات ومظالم في العقود والمراحل السابقة والراهنة ذات الطابع القومي العنصري تجاه الكرد بدرجة رئيسية وحيال الأطياف القومية الأخرى في البلاد وذات لون ديني ومذهبي من الأغلبية تجاه الأطياف الأخرى وبشكل خاص تجاه العلويين حتى بداية ستينات القرن الماضي .

ثانيا - الاعتراف بالتنوع فضيلة ومواجهة الواقع كما هو شجاعة ومسؤولية وتجييره لمصلحة مشروع التغيير والوحدة الوطنية ابداع وانتصار على الدكتاتورية والاستبداد ومن واجب أطياف المعارضة أن تتبنى في برامجها وجود وحقوق كافة المكونات الوطنية السورية من غير الأغلبية العربية المسلمة مع الاعتراف بمعاونة معظمها في مراحل سابقة جراء الذهنية الشوفينية من بعض تيارات القومية السائدة والأصولية والظلامية والاقصائية , وضمان مستقبلها وارادتها الحرة الكريمة في دستور سورية الجديدة عند ذاك يمكنها الانتقال الى موقع يؤهلها تنظيميا واداريا برنامجا ومواقف سياسية أن تكون سورية المستقبل الديموقراطية الحضارية الصغرة بتعددتها الغنية القومية والدينية والمذهبية وديموقراطيتها وأطيافها الزاهية الجميلة وتسامحها وتصلحها مع ذاتها والآخر .

ثالثا - بعكس ما يروج له البعض لغايات خبيثة نؤكد بأن هناك العديد من أوجه التشابه بين الحالتين السورية والعراقية من تسلط النظامين باسم حزب البعث واستغلالهما المسألة الطائفية وسيطرتهما على مؤسستي الجيش وقوى الأمن والحكم الدكتاتوري

رابعاً - علينا مواجهة الحقيقة مرة أخرى بالقول أن ما يحصل في العراق العربي من تقاتل مذهبي وتفجيرات وتخريب يعود الى طرفين رئيسيين : أصولي اسلامي من حركات الاسلام السياسي بما فيها القاعدة وأصولي قومي من أجنحة متشددة من بقايا حزب البعث وعناصر أمن وجيش النظام المقبور وبسبب التقاء المصالح في الوقت الراهن يقف نظاما دمشق وطهران من أكثر الداعمين لجميع العمليات الارهابية لذلك ليس علينا في سورية توجس الخوف من مكوناتنا الوطنية الأصيلة المسالمة المتعايشة عندما نأتي على ذكرها وجودا واستحقاقات بشفافية وصراحة بل الخوف كل الخوف من الأصولية بفرعها المتواجدة والمتوزعة في صفوف المعارضة التي عليها ومن الآن

الاشتراعية التي رأت من واجباتها اعلان رؤاها حول المسألة العراقية التي تدخل في صلب اهتمامات المجتمع الأمريكي في دولة باتت معنية وشريكة أساسية بموجب قرارات مجلس الأمن وبروتوكولات التعاون الاقتصادي والأمني للدولة العراقية منذ حربها واسقاطها للنظام البائد وانطلاقة العملية السياسية والاعمار والبناء ومواجهة الارهاب , وهي غيرة - قومية - مجزأة مصنعة في غير محلها تفتقر الى الصديقة على أي حال, وكذلك اتخاذ نفس مواقف النظام تجاه الوضع الفلسطيني والانحياز المباشر أو اللتوي الى جانب حماس وانقلابها على الشرعية في غزة وهكذا ونتيجة لهذه المواقف السياسية التي لا تختلف كثيرا عن نهج النظام والمقرونة بالهجمات الاعلامية الدونكيشوتية الداعية الى القتال ضد التدخل الخارجي في سورية وكافة أشكال الضغوط ( هل تم الضغط على الشعب أم على النظام ؟ ) وضد الولايات المتحدة الأمريكية وأكثرية البلدان الأوروبية وأنظمة الاعتدال العربي نقول نتيجة لذلك التبتت الأمور على من كان متوقفا أن يتعاطف مع الشعب السوري ويدعمه في محنته ويفتح أبواب العلاقات السياسية مع أطراف المعارضة الوطنية كما دفعته الى المقارنة بين هذا النظام الجائر على علاته وبين معارضة غير ناضجة لم تميز نفسها عن النظام ولم تثبت مواقفها المبدئية ولم تبلور مشروعها البديل خاصة وأنها مخترقة من تيارات الاسلام السياسي - الباطنية - والعاملة في سبيل تحقيق شعارها الأزلي - الاسلام هو الحل - والمقرون في أذهان الرأي العام بادن لادن وطالبان والذبح على الهوية والعنف الأعمى والارهاب , أما الأمر الثاني فهو ما يتعلق بمكونات سورية ونسيجها وتلاوينها التي تدخل في غيتو المحظورات فليس سرا أن النظام السوري وتحديدا بعد مجيء حزب البعث الى السلطة يمنع رسميا الإشارة من قريب أو بعيد الى أسماء الشعوب والقوميات غير العربية وكذلك الحال بالنسبة لأسماء ديانات وطوائف المجتمع السوري ومن الواضح أن الهدف الحقيقي من وراء ذلك هو الموضوع الكردي الأكثر حضورا في الساحة السياسية بسبب ما تتميز بها القضية الكردية من توفر شروط ثقلها وأبعادها المحلية والإقليمية وحتى

تقديم الضمانات الفعلية ليس بالكلام النظري فحسب لأن ما حصلت من أحداث وتطورات في المنطقة وآخرها الانقلاب الدموي على الشرعية في غزة من جانب ( حماس - حركة الاخوان المسلمين ) وانتهاك الحريات ومواجهة التظاهرات السلمية بالسلاح والقتل والخروج على الاجماع الوطني قضت على البقية الباقية من عناصر الثقة والصدقية ولا تشجع الركون الى معسول الكلام واللعب بالألفاظ بل من خلال عملية مراجعة عميقة فكرية ثقافية سياسية تشمل ماضيها وحاضرها ونهجها وسلوكها الى درجة تطمين الآخرين من شركاء العمل الوطني واقتناعهم بصدق التوجه وحسن المآل حتى لا يحصل لنا كما حصل للعراقيين .

تسير غالبية جماعات المعارضة اسوة " بأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية " على نهج الثقافة السياسية الرسمية السائدة في أمرين أولهما الولوج في بازار المزايدات في المواقف الخارجية فتحت غطاء هوية معادة " محتلي العراق " والأمريكان والانكليز يتم دعم الارهابيين والقتلة والعاملين على اعادة الوضع العراقي الى الوراء والى حزن دكتاتورية جديدة بل أكثر من ذلك يتم العمل التحريضي والدعائي واللوجستي لارسال متطوعين من الداخل السوري وخارجه هذا ما عدا اقامة طقوس العزاء لرموز الفاشية والاجرام ممن ثبت عليهم ابادة العراقيين وانتهاك حرياتهم وحرمانهم ودفن بناتهم وأبنائهم في مقابر جماعية وقد وصل البؤس السياسي أوجهه عندما سكتت هذه المعارضات عن التهديدات التركية العسكرية لاحتياح العراق بل انتظرت حدوث ذلك بعد أن طالب بعضها في المنابر الاعلامية تركيا وعلانية منذ زمن لضرب التجربة الديموقراطية الفدرالية في اقليم كردستان بذريعة أنها تشكل خطرا على وحدة بلدان المنطقة المجاورة للعراق والتي تحوي امتدادا كرديا بوجه خاص وهو اقليميا وتجربة جزء لا يتجزأ من العراق ومن ثمرات التفاهم العربي الكردي في حل القضية الكردية في حين أقامت الدنيا ولم تقعدتها حيال بيان غير ملزم من مجلس الشيوخ الأمريكي الداعي أصلا الى وحدة العراق على أساس فدرالي حسب وجهة نظر الغالبية الساحقة من أعضاء تلك المؤسسة

وقد دفعت أحزاب ذلك الزمان ( الشيوعي والبعث والايوان المسلمون والقومي السوري ثم الشعب والوطني ) بسلوكها هذا الثمن غاليا من رصيدها ليس على مستوى البلاد فحسب بل في الساحة الكردية التي أصبحت عصية عليها رافضة التفاعل مع تنظيماتها الى يومنا هذا مفتوحة فقط على نفوذ الحركة القومية الديموقراطية الكردية بكل فئاتها المثقفة والحزبية والشعبية والاجتماعية كما أن الموضوع الكردي وبسبب مواقفها الخاطئة كان أحد أسباب الكشف عن ازدواجية تلك الأحزاب وعدم صدقيتها في رفع شعاراتها الرنانة التي كانت تنضح بالوطنية والأممية والعدالة ولم تكن الحالة أفضل مع أحزاب " الجبهة الوطنية التقدمية " التي كانت وما زالت أكثر التزاما بتعاليم حزب النظام الحاكم حيال الموضوع الكردي الى درجة الامتناع عن الاعتراف بوجود شعب كردي سوري وكذلك بفدرالية اقليم كردستان العراق تماما مثل غالبية جماعات المعارضة من خارج - أسوار - الجبهة , وفي هذا المجال وأمام الوضع السياسي الراهن لا بد من الإشارة الى حدوث خطوات ايجابية من جانب مجموعات عربية ديموقراطية وليبرالية وأفراد واعين لمسؤولياتهم تجاه الشعب والوطن نحو تفهم الحالة الكردية وقبول ملتزماتها البدئية والسياسية وبالرغم من محدودية تأثيرات تلك الاستثنائات في الساحة السورية في الوقت الراهن الا أنها تبشر بمستقبل أكثر اشراقا في مجال اعادة قراءة الخارطة السياسية والبشرية والاجتماعية كماهي وقبول الآخر وتعزيز التلاحم الوطني وتطمين الشريك الكردي على مصيره ومستقبله في سورية الجديدة الديموقراطية التعددية .

الدولية وأسباب مشروعيتها ودورها في موضوع توازن القوى السياسية ونتائج معارك المعارضة الوطنية مع النظام الحاكم الذي يمكن فهم مبرراته المصلحية في ضرب طوق من التعتيم والتجاهل على الكرد وحركتهم وقضيتهم دون أي فهم أو تفهم لسلوك أطراف المعارضة عندما تسير على خطى النظام بهذا الشأن .

فأحزاب ومنظمات جماعات المعارضة الوطنية من شركائنا العرب لاتعترف غالبيتها في برامجها السياسية بالوجود الكردي السوري كشعب يقيم على أرضه ويندرج في المرتبة الثانية بشريا بعد العرب وبالتالي لاتحمل تلك البرامج اشارات وبنود ومقترحات حول معاناة الكرد التاريخية وحقوقهم المشروعة ومصيرهم ومستقبلهم وهي بذلك لاترى لزاما عليها بحث هذا الموضوع في أدبياتها السياسية أو تكراره خاصة اذا كانت ترى في قرارة نفسها أنه يمس مصالح الأمن القومي ويهدد عروبة البلاد تماما كما تزعم الأوساط الحاكمة وهنا تلتقي الارادات بصورة تلقائية حول الأيديولوجيا الشوفينية الشمولية الرافضة للآخر الكردي المختلف قوميا وثقافيا وهنا تفقد المعارضة استقلاليتها وموضوعيتها لتتضمن الى جوقه الاستبداد وتحمل سيفها في وجه شريكها الكردي الثابت المجرب والذي تشكل حركته وزخمه الجماهيري وطاقت بنيه عاملا أساسيا لا بد منه لأي تغيير ديموقراطي في سورية .

في العقود السابقة ومنذ استقلال البلاد اقرت الأحزاب الوطنية خطية تاريخية كبرى بحق العرب والكرد والمكونات الأخرى معا عندما أحجمت عن طرح الموضوع الكردي وتجاهله وجودا وحقوقا